نشرة شهرية تصدرها
الجبهة الشعبية في البحرين

٥ مارس

العدد ٢٢ - السنة الخامسة
اكتوبر ١٩٧٧

الخليج في استراتيجيّة كارتر الدّفاعية

مؤخرا كشف النقاب عن الخطة الاستراتيجية التي تبناها الرئيس الاميركي كارتر ، والتي تقضي « بتوسيع الاستراتيجية الدفاعية [للولايات المتحدة] بحيث تشمل منطقة الخليج ، وخاصة ايران ، لحمايتها ضد اي عدوان خارجي محتمل » .

حين تصل هذه المنطقة الى هذه المرتبة ، فذلك لا يعني ازدياد اهميتها الدولية ، وثقلها العالمي فحسب، بل ايضا تضاعف جشع الامبرياليين تجاهها ومن ثم ، اشتداد حرصهم على استمرار التحكم في مصائرها ، ونهب خيراتها .

وبناء على ذلك ، فان تبوأها خانة في اولويات الدفاع الاميركي ، هو نذير بتعاظم خطر احتمالات تعرضها لغزو اميركي ، طالما اقرار ذلك اصبح رهنا بمقتضيات تلك الاستراتيجية ، ومقام على اسس حسابات الادارة الاميركية لها ، وهذه الاخيرة ، لن تعدمها القدرة على اختلاق المبررات وسوقها لتبيح لنفسها حق احتلال الارض واستباحة التصرف بمقدراتها .

وتحذيرنا من هذا الغزو الامبريالي المحتمل لا ينفي مطلقا السيطرة الاستعمارية الراهنة ، على المنطقة ، ولا تحكمها في مصائرها ، فالعدوان والنهب الامبرياليان يتكرران يوميا من خلال الاساطيل ، وشركات الاحتكار ، والقوات والقواعد العسكرية المنتشرة في ارجاء هذه الساحة.وتمارس نشاطاتها عليها بشكل استفزازي . الا ان التبني للاستراتيجية المشار اليها ، يعري استعداد الاميركان ، بحكم اهمية المنطقة بالنسبة لهم ، على معاودة اسلوب الاحتلال المباشر والسافر ، وهو ما دأبوا على ادعاء تحاشيه في الاونة الاخيرة ، وخاصة منذ اوائل السبعينات .

وتفوح من هذه الاستراتيجية رائحة تهديد واضح موجه ضد شعوب المنطقة، وقواها الثوريه بوصفها الخطر الاساسي الذي يهدد المصالح الامبريالية ، على انه في الوقت ذاته يحمل في طياته تهديد ناعمًا ومبطنًا موجه الى الحكام والملوك بمن فيهم اولئك الذين تربطهم بواشنطن اوثق العلاقات واقواها ، كيلا « تسول » لهم انفسهم اتخاذ اي قرار ، حتى على الورق ، من شأنه ان يهدد تلك المواقع الاستراتيجية او يعرضها للخطر . ويعود ذلك الموقف من « الاصدقاء » الى الدرس الذي تلقته الولايات المتحدة خلال حرب تشرين الوطنية ، حين وافقت الدول الرجعية النفطية — تحت ضغط الجماهير ، والخوف منها — على قرار حظر النفط الذي على الرغم من محدوديته وجزئيته الا ان مدلولاته السياسية وانعكاساتها وتأثيراتها على المجتمع الرأسمالي ، ومكانة الولايات المتحدة مسألة لا يمكن ولا ينبغي الاستهانة بها .

وفي هذه الفترة ، وحيث يتضاعف طلب اميركا على النفط العربي ، وخاصة ذلك المستورد من الخليج والجزيرة ، ويجري ذلك في الوقت الذي تتلبد فيه سماء الشرق الاوسط بسحب احتمالات نشوب الحرب الخامسة بين العرب والكيان الصهيوني ، تخطط الامبريالية الاميركية لكي تستبق الاحداث ، خشية ان تداهم بوضع شبيه بذلك الذي وجدت نفسها فيه خلال العام ١٩٧٤ .

ومن هنا ، فان كارتر عندما يسمح لنفسه بان يقرر مصائر ثروات هذه المنطقة ، فهو لا يؤكد تصاعد النزعة العدوانية والتوسعية عند الامبريالية الاميركية فحسب ، بل ويدحض ، بوعي او بدون وعي ، تلك الافتراءات التي يتشدق بها ، وبغير خجل اولئك الحكام الذين يدعون قدرتهم على نسج علاقات « متكافئة » بينهم وبين الولايات المتحدة .

وخص ايران بالذكر ، لم يأت من باب الحرص على الشموليه الجغرافية بالقدر الذي هو تأكيد على استمرار وتزايد اعتماد الامبريالية الاميركية على نظام الشاه في تنفيذ مخططاتها العدوانية تجاه هذه المنطقة ، وهي تنسجم الى حد كبير مع السياسة الاستبدادية والتوسعية التي يسير عليها نظام طهران الدموي .

وهكذا ، وفي سبيل توفير افضل الظروف لضمان نجاح هذه الاستراتيجية ينسى ، او يتناسى كارتر كل ما قاله حول « حقوق الانسان » التي تهدر يوميا وبشكل فاشي في ايران على ايدي الشاه وجلاوزته .

لكن هذه ليست هي الحالة الوحيدة التي تضرب فيها ادارة البيت الابيض عرض الحائط بكل القيم الانسانية ، بما فيها تلك التي تدعي هي الدفاع عنها ، حين تتعارض حمايتها مع مصالح طواغيت المال والاحتكارات التابعة لها، والتي تمولها .

لذا ، فان هذه الاستراتيجية الاميركية تضع شعوب المنطقة امام اخطار متعاظمة ، تمتد لتشمل كافة ارجاء الوطن العربي التي هي احد اسباب اهميتها انما يعود الى انتمائها الى الامة العربية . بناء عليه ، فان التصدي لهذه الاستراتيجية العدوانية لم تعد مسؤولية تعتمد على الفصائل الثورية في الجزيرة والخليج العربي ، بل باتت وينبغي لها ان تكون من اولويات الاستراتيجية النضالية للقوى الثورية العربية . التي لا بد لها ان ترى ان الخطر يشملها هي ايضا .

ان قوى الثورة العربية ، التي استطاعت عبر تلاحمها النضالي ان تتصدى لمخططات امبريالية — صهيونية رجعية سابقة وتفشلها ، قادرة متى ما استطاعت ان تحقق الوحدة والتلاحم المطلوبين ان تواجه هذه الاستراتيجية الجديدة وتردها على اعقابها .

اللجنة التأسيسيّة تعري "قانون العمل"...

• القانون يتجاهل حق العمّال في تشكيل نقاباتهم ... ويتستر على حالات الفصل التعسّفي

في ١٢ /٧٧/٩/ رفعت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين شكوى ضد حكومة البحرين الى منظمة العمل العربية والدولية ، ووزعت نسخا على العديد من الاتحاد والمنظمات العمالية .

وبعد أن استعرضت المذكرة — الشكوى مراحل تطور الحركة العمالية البحرانية ، تناولت بالتفصيل السلبيات التي احتواها قانون العمل الجديد المقر في يونيو من العام المنصرم ، واوضحت مدى الاجحاف الذي يلحقه بالعمال ، والتحيز المطلق الى جانب ارباب العمل والشركات .

وفيما يلي نص المعالجة لذلك القانون ، كما جاءت في تلك الشكوى :-

بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٧٦ تم بمرسوم اميري بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦ اصدار قانون العمل البحراني في القطاع الاهلي ويتضمن القانون عشرين بابا . وجاء في امر اصدار القانون ما يلي :

نحن عيسى بن سلمان الخليفة .. الخ رسمنا بالقانون الاتي : مادة اولى : يلغى قانون العمل البحراني لعام ١٩٥٧.. وتعديلاته . ويستعاض عنه بقانون العمل في القطاع الاهلي المرافق. ويلغى كل ما يتعارض مع احكامه .

لقد تمت صياغة القانون مع السكوت التام عن مسألة الحرية النقابية وحق العمال في تشكيل منظماتهم النقابية . ولا يمكن اعتبار هذا الامر مقبولا ، بأي شكل من الاشكال في ظروف ما بعد « الحماية البريطانية » اضافة الى هذا التجاهل في حق العمال في التنظيم النقابي هناك العديد من مواد القانون التي تتعارض بشكل واضح مع الحد الادنى للاتفاقية العربية لمستويات العمل العام ١٩٧٦ وقد رأينا ضرورة التطرق لهذه المواد بشكل موجز دعما لما تضمنته شكوانا واعطاء الاخوة اعضاء لجنة الحريات النقابية صورة متكاملة عن طبيعة قانون العمل البحراني في القطاع الاهلي لعام ١٩٧٦ .

من سلبيات القانون ما يلي :

١ — السكوت التام عن الحرية النقابية وحق العمال في تشكيل منظماتهم النقابية .

٢ — عدم مشاركة العمال في وضع مسودة القانون .

٣ — تجاهل القانون لحق العمال في القيام بالاضرابات وبذلك يتجاوز القانون لما جاء في المادة (٩٣) من الاتفاقية العربية للعمل ولمستويات العمل .

٤ — يجيز القانون مهنة توريد العمال راجع المادة (١٥) .

٥ — استثناء بعض الفئات العمالية: (أ) العمال الذين يعملون في الاعمال العرضية . (ب) خدم المنازل ومن في حكمهم . (ج) العاملون في الزراعة (المادة «٢») .

٦ — الخدمات العمالية شبه معدومة في القانون حيث عولجت هذه المسألة من منظور المناطق النائية واقتصرت المادة ٩٦ من القانون على هذا الجانب فقط حيث اكتفت بالزام صاحب العمل ان يوفر وسائل الانتقال اللائقة لعماله الذين يشتغلون في مناطق لا تصل اليها وسائل المواصلات العادية . ويحددها وزير العمل وفق المادة ٩٧ من القانون . المادة (٦١) تحدد اجازة الوضع بخمس واربعون يوما بأجر كامل و ١٥ يوما بدون اجر حيث تحدد المادة (٦٥) من الحد الادنى للاتفاقية العربية لمستويات العمل عام ١٩٧٦ . اجازة الوضع بعشرة اسابيع بأجر كامل .

٧ — لم يتصدى القانون بشكل عام الى الفصل التعسفي بل اكتفى بالتعويض .

٨ — لم يحدد القانون الحد الادنى للاجور المادة (٧٧) من قانون العمل البحراني تركت امر تحديد الاجور لمجلس الوزراء .

٩ — المادة (٧٨) حددت فترات الراحة اثناء ساعات العمل اليومية بنصفساعة فقط ولا تحسب فترات الراحة ضمن فترات العمل .

١٠ — المادة (٥٢) تحدد ساعات العمل اليومية للاحداث بسبع ساعات تتخللها فترة راحة لا تزيد على الساعة حيث تحددها المادة (٥٩) من الاتفاقية العربية لمستويات العمل ١٩٧٦ بست ساعات تتخللها فترة راحة لا تزيد على الساعة .

١١ — المادة (٨٤) اذا جاوزت مدة غياب العامل بسبب المرض الاجازة المرضية المستحقة له جاز خصم مدة الزيادة من اجازته السنوية المستحقة .

١٢ — المادة (١١٣) حول الحالات التي يجوز فيها فصل العامل بدون مكافئة او اخطار او التعويض كالتالي : ٣٠٠) اذا لم يراعي التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال والمنشأة . ٤) اذا تغيب عن العمل بدون سبب مشروع اكثر من عشرون يوما متقطعة وعشرة ايام متتالية . ٥) اذا لم يقم العامل بتأدية التزاماته المترتبة على عقد العمل ٦٠) اذا افشى العامل الاسرار الخاصة بالمنشأة التي يعمل بها .

١٣ — الباب السادس عشر في التوفيق والتحكيم ومنازعات العمل الجماعية . اتبع المشرع البحراني اسلوب الوسط في حل المنازعات بين العمال واصحاب الاعمال .

١٤ — الباب السابع عشر .. في اللجان والمجالس المشتركة — المادة (١٤٣) يصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية قرار بكيفية اختيار العمال لممثليهم لهذه اللجان .

١٥ — يضمن القانون حرية العمل . كما انه لا يمكن الحصول على عمل ما في البحرين الا بتصريح وموافقة وزارة الداخلية .

١٦ — لا يمكن الحصول على عمل ما الا بعد موافقة وزارة الداخلية واعطاء العامل رسالة موجهة الى جهة العمل تثبت موافقتها على قبول العامل لدى الشركة او المؤسسة .

هذا التوجه يتناقض بشكل فاضح مع المادة (٧ — ٨) من الاتفاقية العربية لمستويات العمل عام ١٩٧٦ . حول حرية وضمان حق العمل .

١٧ — تجاوز واضح في قانون العمل البحراني عام ١٩٧٦ لعقود العمل المشتركة . اما فيما يتعلق بنظم التأمينات الاجتماعية فقد اصدر مرسوم اميري بقانون رقم (٢٤) باصدار قانون التأمين الاجتماعي لسنة ١٩٧٦ . جاء هذا القانون هزيلا ولم يوفي بمتطلبات التطورات الهائلة التي طرأت خلال السنوات الاخيرة على اوضاع البحرين الاقتصادية ومتطلبات حاجة الطبقة العاملة ورغم الافرع الثمانية التي يتكون منها القانون الا ان المادة رقم (١) من القانون تنص على ان يقتصر التطبيق على فرعين فقط :

١ — فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢ — فرع التأمين ضد اصابات العمل .

وفي مجال هذين الفرعين نصت المادة (٦) من القانون على ان يكون التطبيق الفعلي على مراحل طبقا للشروط والاوضاع التي تحدد بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

اما فيما يخص مجالات الثقافة العمالية فهي بالضرورة من الانشطة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحركة العمالية ، ولا يمكن تصور وجود معاهد للثقافة العمالية او مؤسسات للثقافة العمالية في البحرين . حيث ان العمل النقابي محظور بشكل عام .

ان الهدف الرئيسي الذي دفعنا الى التطرق لجوانب النقص او التعارض في قانون العمل البحراني والتطرق الى قانون التأمينات الاجتماعية هو توضيح بعض سلبيات القانون بشكل عام لربما تكون غامضة فقط .

اما الجانب الرئيسي الذي ننتقد فيه القانون ونسعى الى تحقيقه هو حرية وضمان العمل النقابي اضافة الى ضمان حرية العمل .

ملاحظات عامة :

نتيجة لتجاوز حكومة البحرين لما جاء في المادة « الاولى » من الاتفاقية العربية للحريات والحقوق النقابية التي اقرت في المؤتمر الخامس ، ولما كانت السلطات البحرانية تواجه اية بادرة لانشاء او اية محاولة لتكوين المنظمات النقابية ، او المطالبة برفع الحظر والسماح بالعمل النقابي بحملات الاعتقال والفصل تصل الى النفي من البلاد . اضطررنا ان نتبع الاسلوب الغير شرعي « السري » في ممارستنا للنشاطات النقابية مرغمين على اتباع هذا الاسلوب ، هذا في الوقت الذي تنص المادة «١٨» من الاتفاقية العربية للحريات والحقوق النقابية على ضرورة حماية العامل ، حيث تحظر المادة المذكورة نقل او وقف او فصل او الاضرار بالنقابيين ، بسبب انتمائهم ، او ممارستهم للنشاط النقابي ، اضافة الى ما ورد — نلاحظ السكوت التام والتعامي ، الذي اتبعه المشرع البحراني في صياغته لقانون العمل البحراني لعام ١٩٧٦ عندما تجاهل ما جاء في نص المادة (٢٢) من الاتفاقية العربية للحريات والحقوق النقابية والتي تنص على : يجب ان تشمل تشريعات الدول العربية الاحكام الخاصة بالحقوق والحريات النقابية ، في جميع القطاعات وعلى الاخص في قطاعات الصناعة ، والزراعة والتجارة والخدمات .

عمّال البريد والبرق والهاتف يحيّون نضال عمّال البحرين

في البيان السياسي الصادر عن اجتماعات المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لنقابات البريد والبرق والهاتف المنعقد في بغداد في الفترة ما بين ٢٤ — ٢٦ من سبتمبر المنصرم ، حيا المجلس التنفيذي نضال عمال البحرين ، « العادل لتأكيد حقوقهم وحريتهم النقابية » وطالب « الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ومنظمة العمل العربية في التدخل للافراج عن النقابيين المعتقلين ، وتأمين حرية العمل النقابي بالبحرين والتأكيد على حريته » .

كما قام المجلس التنفيذي بارسال برقية الى السلطة الرجعية في البحرين فيما يلي نصها :

صاحب السمو امير دولة البحرين قصر الرفاع — البحرين

ان المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لعمال البريد والبرق والهاتف المنعقد حاليا بالعراق ايمانا منه باهمية دور العمال العرب في البحرين من مباشرة دورهم النقابي بجانب اخوتهم العرب .

يناشدكم الافراج عن جميع الاخوة النقابيين المعتقلين والسماح لعمال البحرين من مزاولة نشاطهم النقابي .

المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لنقابات البريد والبرق والهاتف
بغداد — ١٩٧٧/٩/٢٦

الطلبة يقذفون الكرة في مرمى مجلس الوزراء

على عكس ما توقع النظام ، فقد زادت الاجراءات التعسفية التي اتخذها بشأن الطلبة من استياء الجماهير ، وضاعف من سخطها ، وخاصة من قبل أولياء امور الطلبة المنوعين من السفر ، وقد جاء عدم تراجع السلطة عن قرارها على الرغم من بدء الدراسة ، ليكشف كذب الوعود التي اعطتها لبعض اولياء الامور .

الجديد في موضوع «المنع من السفر» هو أن الصراع لم يعد يدور بين اولياء الامور والطلبة من جهة ، وبين النظام واجهزته المختلفة من جهة اخرى ، بل انتقل ليصل الى خلاف داخل مجلس الوزراء الذي اضطر تحت ضغط الحركة الجماهيرية ، وتصاعد نضالاتها الى ادراج قرار المنع من السفر على جدول اعمال احد اجتماعاته .

وحين شرع في نقاش المسألة ، جرى خلاف بين وزير الداخلية محمد بن حليفة ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان . فعلى الرغم من اتفاقهما التام على ضرورة « تأديب الطلبة » واتخاذ اجراءات ردعية بشأنهم ، وعدم التساهل في مواجهة الحركة الطلابية وقمعها ، الا أنه برز الخلاف حول الاسلوب القمعي المطلوب ، وطريقة تنفيذه .

فعلى حين رأى الاول ضرورة عدم تصعيد المواجهة ، لكي لا تكون سببا في تأزيم الوضع الداخلي ، نرى ان الثاني كان يصر على أهمية الاستمرار في التصعيد .

زاد من شقة الخلاف استمرار وصول مذكرات الاحتجاج والمطالبة بالغاء القرار الى مختلف الوزارات ، وقدرة نسبة لا بأس بها من الطلبة المنوعين من السفر على مغادرة البحرين دون اخذ التصريح المطلوب من مدير ادارة الشؤون الثقافية والبعثات بوزارة التربية . وهذه الامور رأى فيها رئيس الوزراء نوع من التحدي من قبل وزير الداخلية واعتبرها تقاعسا عن اداء الواجب .

ما يجدر ذكره ان وزير الداخلية لم يجد وسيلة يخفي من خلالها فشله في مواجهة النقمة المتصاعدة ضد القرار ، وعدم قدرته على اكتشاف طرق تسرب الطلاب الى الخارج سوى ارسال مجموعة من دوريات الشرطة الى منازل من تبقى من الطلبة الذين شملهم قرار المنع ، لمداهمتها وتجريد الطلبة من جوازات سفرهم ، ووضع البعض منهم تحت المراقبة الشديدة والدائمة .

لا مجال للشك ان مثل هذا الخلاف لم يكن ليبرز لولا النضالات التي خاضتها جماهيرنا ضد قانون السفر ، بل ان التخبط والهلع اللذين انتابا وزير الداخلية انما منبعه خوفه الشديد مما يمكن ان تؤدي اليه نضالات الجماهير من جهة ، وخشية من غضب رئيسه من جهة ثانية . فهو يعتقد ان الازمة الخانقة التي يعاني منها النظام ، والمعضلات المستشرية في اوصاله لا تسمح بالمزيد من القمع ، والتي تبيح تصعيد الارهاب .

أما رئيس الوزراء ، وهو المعروف بعدائه الشديد للجماهير ، وحقده عليها ، فهو يتوهم ان المزيد من الارهاب والعسف هو الداء للامراض العضال التي يعاني منها النظام ، ويتوهم ان في قمع الجماهير وحركتها صمام الامان لبقائه في السلطة ، واستمراره على كرسي الحكم .

ان أي من الموقفين لا يمكنه ان يوقف الجماهير او أن يحد من مسيرتها النضالية ، فشعبنا يملك من الوعي والجرأة النضالية ما يمكنه من التصدي لكافة الاساليب القمعية بغض النظر عن تخفيفها او مضاعفتها .

وهذا ما انعكس بشكل مباشر وواضح على صعيد الحركة الطلابية . فهي لم تنجر الى مصيدة « نوادي النظام » ولم تبتلع طعمها ، ولم تبحث من خلالها عن طريق نضال سهلة وقصيرة لكن مردوداتها تحرفها عن الاهداف النبيلة التي وضعت على عاتقها تحقيقها . ولذلك نراها تحقق نجاحا ملحوظا في طرق معالجتها ومحاصرتها وشل حركتها ، على الرغم من الدعم اللامحدود الذي تحصل عليه تلك الاندية من السلطة ، والخدمات والتسهيلات التي تقدمها لها سفارات النظام في الخارج .

وفي الوقت ذاته ، لا نرهبها هجمة النظام ، ولا تفت في عضدها او توقف مسيرتها ، ولذلك نراها تقف بكل صلابة وتحد في وجه الهجمة الاخيرة ، وتجند كل طاقاتها من أجل افشالها او محاصرة تأثيراتها . ان هذه المواقف الشجاعة هي تأكيد جديد على صلابة الحركة الجماهيرية في بلادنا ، وتجذرها ، وبالتالي قدرتها على النضال تحت كافة الظروف مهما بلغت الصعوبات ، وازداد حجم وطبيعة التضحيات .

صورة طبق الاصل لتصريح الاذن بالسفر .
يلاحظ ان نسخة منه تذهب الى وزارة الداخلية .

خليفة بن سلمان : « محمد بن خليفة بيسري »

خليفة بن سلمان لم يكتف بابداء امتعاضه من « سوء » تصرفات وزيره محمد بن خليفة في جلسات مجلس الوزراء ، وسائر الاجتماعات الرسمية الاخرى ، بل راح يتخذ منها مادة للحديث في مجالسه الخاصة ، وبالذات تلك التي تضم افرادا من العائلة . وأصبح خليفة يعزو فشل وزير الداخلية الذريع والمستمر في حملات الارهاب التي يشنها ضد المواطنين الى اصله « البيسري » بحكم ان والدة هذا الاخير ليست من عائلة الخليفة .

وحسب القاموس « الخليفي » ، فان « البيسري » لقب يطلقونه على كل من لا ينتسب لقبيلتهم او لقبائل معينة تعيش في البحرين .

لم يعرف حتى الان الالقاب المعطاة لبقية الوزراء ، وخاصة اولئك الذين ليسوا من الاسرة الحاكمة . فهم في وضع لا يحسدون عليه .

اليمن الديمقراطية ... ثورة الإنجازات والتصدّي

في ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ رددت جبال ردفان اصداء الرصاصات الاولى لثوار الجبهة القومية . بداية جريئة شكلت منعطفا تاريخيا في مسار الثورة العربية بشكل عام ، وفي الخليج والجزيرة العربية بشكل خاص . كانت تعبيرا مكثفا للصراعات المحتدمة — أنذاك — في جنوب الجزيرة ، وتجسيدا ملموسا للمد الهجومي الذي عرفته الثورة العربية في تلك المرحلة . وهذا ما جعلها تفشل حسابات الاستعمار البريطاني الذي توقع واراد لها ان تكون انتفاضة قبلية عفوية وعابرة . الا أنها وبعد مضي اقل من عام على اندلاعها تثبت أنها ثورة شعبية عارمة . ترغم ذلك الاستعمار على الرحيل من أحدى اهم قواعده الاستراتيجية في اسيا ، وتضطره بالاضافة الى عوامل اخرى على اعادة رسم استراتيجيته الدفاعية الى الشرق من السويس .

وخلال الاربعة عشر عاما المنصرمة ، خاض مناضلو الجبهة القومية معارك ضارية ، وعلى كافة الاصعدة ، في البدء كانت من أجل كنس الوجود الاستعماري ومثالاته وفيما بعد الاستقلال من أجل الحد من الانحراف الذي كاد ان يلوى رقبة الثورة ويعيدها الى الوراء ، واثر خطوة التصحيح المجيدة في يونيو ٦٩ من أجل ترسيخ سلطة الجماهير والبناء الداخلي .

وبالقدر الذي أعادت فيه الخطوة التصحيحية الوجه الحقيقي للثورة اليمنية واعادة وضع اقدامها على الطريق الصحيح ، فان الفصيل التقدمي الذي أخذ زمام المبادرة ، واستلم مقاليد الحكم وضع نصب عينيه ضرورة بناء الاقتصاد المتخلف والشبه منهار ، وأهمية تعزيز الجبهة الداخلية ، من خلال توطيد العلاقات النضالية بين فصائل العمل الوطني المناضلة في الشطر الجنوبي .

وخلال السنوات التي اعقبت يونيو ٦٩ ، وبعد أن تم التخلص من السيطرة الاجنبية على العديد من المرافق الاقتصادية ، لمسنا الادوار المتزايدة التي اعطيت للقطاع العام ، والعمل الجاد والدؤوب في سبيل أنجاح وانجاز خطط التنمية التي وضعت للقضاء على مظاهر التخلف الموروثة من زمن الاستعمار والسلاطين .

وفي الوقت ذاته ، نالت مسألة الوحدة الوطنية ذات الإهتمام اللازم ، حيث بادر التنظيم السياسي — الجبهة القومية — ومن منطلق الحريص على تجاوز الخلافات الثانوية ، وتوحيد الصفوف لمواجهة العدو الاساسي ، الى طرح مشروع الحوار بين فصائل العمل الوطني ، الذي توج بالمؤتمر التوحيدي ، وانبثاق التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية .

واليوم تهل علينا الذكرى الرابعة عشرة لثورة اكتوبر اليمنية الباسلة في ظل ظروف صعبة ، ومرحلة دقيقة وحرجة ، تمر بها اليمن الديمقراطية . على الرغم من كل الانجازات الضخمة التي حققها على الصعيدين الداخلي والخارجي . وذلك يعود ، وبشكل رئيسي الى الخطر الذي تمثله التجربة اليمنية على الامبريالية العالمية ، ومدلولات تلك التجربة وانعكاساتها على فصائل الثورة في الجزيرة والخليج العربي من جهة والى ضخامة المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي من جهة اخرى ، والهادف الى اعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية للوطن العربي بما يتفق ومصالح هذا التحالف ويضمن له استمرار السيطرة على هذه المنطقة ونهب خيراتها .

فاذا أرجأنا الحديث عن العدو الصهيوني والذي لا يمكنه ان يرضى بأن يتحكم نظام تقدمي من نوع اليمن الديمقراطية في مضيق باب المندب ، لان في ذلك تهديد مباشر على الكيان الصهيوني ، فاننا سنواجه بالامريكي القبيح يطل علينا بوجهه البشع من باب النظام الايراني .

فالقوات الايرانية الغازية والمرابطة في سلطنة عمان على الحدود اليمنية ، تشكل تهديدا مباشرا ومستمرا على اليمن الديمقراطية ، لا ينبغي استبعاد امكانية قيامها بعملية غزو حتى وان كانت محدودة ومؤقتة لبعض الاراضي اليمنية ، هذا اذا استثنينا احتمال دخولها في حرب استنزاف طويلة ضد اليمن .

وهو في سبيل تحقيق ذلك الهدف الدنيء لن يتوانى عن نسج العلاقات ومد الجسور الى كافة قوى الثورة المضادة التي في مصلحتها محاربة النظام .. واستنزاف طاقاته .

هؤلاء الاعداء ليسوا اعداء اليمن الديمقراطية وحدها ، بل هم اعداء القوى الثورية جميعها ، وبالذات تلك التي تناضل في الجزيرة والخليج ومن هنا فان الصراع الذي تخوض غماره اليمن اليوم هو جزء من النضال ضد الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية .

بناء على ذلك ، فان المزيد من المسؤوليات لا بد وأن تلقى على النظام الثوري في اليمن الديمقراطية ، الذي سيأخذ على عاتقه مهمات أكبر من تلك التي حملها في السابق وسوف يخوض صراعا اكثر شراسة وأشد حدة من تلك الصراعات التي خاضها طيلة الفترة الماضية . وهذا يستدعي درجة عالية من الحيطة والحذر والتأهب .

ان ينتصر على التحالف البريطاني — على أن التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية — وهو الذي استطاع السلاطيني ، وتمكن من انتزاع الإنتصار في ظروف لا تقل صعوبتها عن هذه المرحلة ، لقادر ، ومن خلال الخبرات الواسعة التي استقاها من تجربته الغنية ان يتصدى للاعداء في هذه المرحلة والانتصار عليهم .

الا ان الاصرار على دحر الاعداء والقدرة على تحقيق ذلك لا ينبغي ان تكون من مهمات اليمن الديمقراطية فقط ، بل يجب ان تكون من صلب مهمات القوى الثورية بشكل عام ، وتلك التي تناضل في الجزيرة العربية بشكل خاص ، التي من الضروري ان تضع في قائمة مهماتها دعم النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية والدفاع عنه ضد أعدائه .

أوهام المندوب القابوسي!

خلال الدورة الاخيرة للامم المتحدة ، افرد المندوب القابوسي جانبا من خطابه الذي القاه هناك للتهجم على النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية ، متهما اياه بايواء من اسماهم « بالمخربين » ومساندة من وصفهم بالارهابيين .

ليست هذه هي المرة الاولى التي يستغل فيها ممثل لنظام قابوس حشدا دوليا ، او محفلا اقليميا لشن حملاته المسعورة ضد اليمن الديمقراطية . فلقد دأب على اللجوء الى مثل هذه الاساليب الرخيصة والمبتذلة منذ الانقلاب القابوسي، وازداد اعتماده عليها وبشكل سافر اثر استعانة قابوس بالقوات الايرانية لتساهم في حربه القذرة التي يشنها ضد جماهير الشعب العماني وثورته الباسلة .

فمن خلال التهجم على اليمن ، يتوهم قابوس ان في وسعه انكار اعتداءات القوات الايرانية المنطلقة من سلطنة عمان على القرى اليمنية المتاخمة لها، والتنصل من الاستفزازات المستمرة التي تقوم بها تلك القوات ضد مواطني تلك القرى .

وعن طريق هذه المناورات يسعى قابوس الى كسب رضى ودعم الانظمة الرجعية المجاورة التي رأت في التواجد العسكري الايراني في عمان تهديدا مباشرا لها ، وخطرا مستمرا على مستقبلها ، وتدخلا سافرا في مناطق نفوذها . مما اوقع حكومة مسقط في عزلة خارجية لم تألوا جهدا في سبيل كسر طوقها . وادى ذلك الى ازمة داخلية لا يزال النظام فاشلا في معالجتها ، وغير قادر على الخروج منها .

كما أن تصوير اليمن الديمقراطية وكأنها هي الطرف في الصراع هو محاولة لطمس نشاطات الثورة العمانية الباسلة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، ومخطط خبيث لتقليص وجودها الفعلي في اوساط الجماهير العمانية . وفي هذا الصدد ينبغي لنا الا نغفل حسابات نظام مسقط في حال انعقاد لقاء الوزراء خارجية دول وامارات الخليج لبحث موضوع « المشروع الامني » خلال تواجدهم في نيويورك لحضور دورة الامم المتحدة ، وخشية ان تكون الاوضاع المتردية في السلطنة ، والعلاقات مع نظام الشاه احد الاسباب في افشال ذلك اللقاء ، كما كانت في مؤتمر مسقط في العام المنصرم .

وسواء أراد حكام مسقط ان يعترفوا بالثورة ، ام فضلوا ان يدفنوا رؤوسهم في الرمال ، فالثورة العمانية باقية ومستمرة . تؤكد هذه لا النشاطات العسكرية التي تمارسها في الاقليم الجنوبي ، وعمليات الاعتقالات المتكررة التي يشنها حكام مسقط في اوساط مناضليها وانصارها ، فحسب ، بل وايضا المكانة السامية التي تحتلها في اوساط الجماهير العمانية والثقة التي تحظى بها عندها ، ناهيك عن علاقاتها الواسعة الوطيدة على الصعيدين العربي والدولي .

ومهما حاول المندوب القابوسي ان ينال من مكانة اليمن الديمقراطية فان الانجازات الواسعة التي يحققها النظام التقدمي لصالح الجماهير اليمنية ، ستكون كفيلة لا بالرد على الاتهامات القابوسية فحسب، بل وحتى التصدي لاي غزو قادم تنوي القوات الايرانية القيام به .

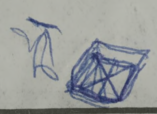
وحري بالممثل القابوسي بدلا من ان يجند نفسه لتوزيع التهم الباطلة ، وتلفيقها ضد الانظمة العربية وخاصة تلك التي تقف بحزم ضد التواجد الايراني في الاراضي العربية ، ان يقنع سلطانه بانهاء العلاقات الخيانية التي تربطه مع نظام آل بهلوي ، وان يعمل من اجل الغاء اتفاقية التسهيلات المعطاة للقوات الاميركية في قاعدة مصيرة ، وان يطالب بالافراج عن المعتقلين الوطنيين الذين يرزحون في سجون قابوس بسبب رفضهم لتلك الاتفاقيات ونضالهم ضدها .

اهتمامات وزير دفاع البحرين تشمل الفنادق !

جشع آل خليفة لا يعرف حدودا ، سعيهم لجني الارباح الفاحشة بالطرق المشروعة وغير المشروعة مستمر وفي تزايد . وهم يستغلون كافة الامتيازات التي يتمتعون بها كأسرة حاكمة ، ويستثمرون جميع مراكز النفوذ التي تحت تصرفهم بحكم المواقع التي يحتلونها في اجهزة الدولة ، من اجل الدخول في المضاربات المالية والعقارية ،والخروج منها باعلى نسب ممكنة من الارباح . واخر صفقة تسربت المعلومات عنها ، كانت ذلك القرض الذي قدمته شركة «الاستيراد والتصدير البريطانية » الى حمد بن عيسى وباقي اخوته راشد ، محمد ، عبدالله ، وعلي والبالغ قيمته ٦ و ٧ ملايين جنيه استرليني .. والقرض كما اشارت بعض المصادر ، عبارة عن تغطية للنسبة البريطانية من عقد قيمته ٢٠ مليون جنيه استرليني حصلت عليه شركة « تايلور وودرد الدولية » من اجل بناء فندق فخم يحتوي على ٣٥٠ غرفة .

لقد دأب افراد العائلة ، وخاصة اقرباء الحاكم على اللهث وراء كل ما من شأنه ان يدر عليهم الارباح ، فخلال الاشهر الماضية ، وحين كانت البحرين تشكو انقطاع التيار الكهربائي ، ووزير الكهرباء تملأ « نداءاته » صفحات المجلات ، وتردد على مسامع المواطنين في الاذاعة ، ويضطرون لمشاهدتها على شاشة التلفاز، في ذلك الوقت كانت عمارة « الشيخة حصة » لا تعرف شيئا عن الازمة ، بل على العكس كانت تظل مضاءة طيلة الاربع والعشرين ساعة . وكذلك كان الحال بالنسبة لقصر عيسى بن سلمان. والامثلة على ذلك كثيرة .

مسألة اخرى تجدر الاشارة اليها فيما يتعلق بهذا الغرض ، هي سرعة اندفاع حمد بن عيسى في سوق المضاربات ، وبالذات العقارية . فمن المعروف ان هناك تنافسا ملحوظا بينه وبين رئيس الوزراء الذي يرى انه اكثر اهلية وكفاءة لولاية العهد من حمد . وبما ان الرصيد في المصارف ، وسعة الاراضي وحجم وعدد البنايات المقامة فوقها تدخل في حسابات موازين القوى ، فمن الملاحظ ان هذا الاخير وجد ضرورة منافسة عمه في هذا المجال .



أخبار

وزارة العمل تتحول الى دائرة للتصدير والاستيراد !

● وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنوي « تصدير » حوالي ٨٠٠ عامل بحراني الى الخارج ، وتستعد في الوقت ذاته « لاستيراد » ٢٠٠٠ عامل اجنبي .

اخو الحاكم يستعد « لغزو » « الهورة »

● محمد بن سلمان اخو الحاكم مصر على اخلاء منطقة « الهورة » الواقعة خلف مدينة عيسى . والتي هي الان مكان لتجميع البضائع المنقولة من الميناء . وقد اعطى انذارا « للحكومة » مدته ستة اشهر سيقوم بعدها — حسب انذاره — بمصادرة الموجودات لانه يدعي ان تلك الارض تخصه .

اللجنة التأسيسية تصبح عضوا في اتحاد عمالي عربي

● اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين اصبحت عضوا في الاتحاد العربي لعمال الصناعات الهندسية والميكانيكية والكهربائية تم قبولها خلال مؤتمر الاتحاد الرابع الذي عقد في الجزائر في الفترة ما بين ١٢ — ١٣ يونيو من هذا العام .

فصل عمال البحرين لاجل .. كلاب الانجليز !

● قامت شركة جواهري للمقاولات بطرد احد العمال من العمل وذلك لان احد المسؤولين الانجليز في الشركة طلب منه ان يقوم ببعض الاصلاحات في بيته ، ولما ذهب العامل الى بيت المسؤول الانجليزي ، كان في البيت كلب شرس هجم على العامل حين دخوله الى البيت ولم يكن امام العامل سوى الدفاع عن نفسه فضرب الكلب ، فما كان من المسؤول الانجليزي الا ان سرحه من العمل وذلك بسبب دفاعه عن نفسه ومقاومته للكلب .

بناية عثمان بلوج بين خليفة ومحمد

● يدور حديث في البحرين عن منافسة بين خليفة بن سلمان ومحمد بن سلمان وذلك لشراء بناية « برج البحرين » ، بدأ محاولة شراء العمارة التي لم تكتمل حتى الان محمد بن سلمان وعرض على صاحب العمارة « عثمان بلوج » ان يبيعها وطلب منه ان يحدد اي قيمة يراها ولكن صاحب العمارة رفض رفضا باتا، ثم دخل خليفة بن سلمان مجال المضاربة وعرض نفس العرض بشراء العمارة وبالقيمة التي يحددها صاحب العمارة ولكن الاخير رفض مرة اخرى ، فعرض عليه خليفة ان يبيع نصف العمارة فقط ومرة اخرى رفض صاحب العمارة .

تنويه

في العدد رقم (١٩) من « ٥ مارس » الصادر بتاريخ يوليو ١٩٧٧ جاء في مقال « لماذا اعتقلوا ؟ ولماذا لم يطلق سراح الاخرين ؟ » اشارة الى اطلاق سراح بعض المعتقلين ، من بينهم الاخ احمد الزوادي ، والذي تبين فيما بعد انه لم يكن من ضمن من افرج عنهم .

ونحن في الوقت الذي ننوه فيه الى هذا الخطأ غير المقصود ، نجدد عهد النضال من أجل اطلاق سراح كافة المعتقلين الوطنيين ، الذين لا يزالون صامدين في زنازين النظام ، ويقفون بكل صلابة في وجه جلاوزة هندرسن .

طائرات وزير الدفاع لا يعرف عنها رئيس الوزراء

● ولي العهد عقد صفقة لشراء عدد من طائرات التدريب دون اخذ الموافقة من رئيس الوزراء ، الذي لم يوقع على الطلب الذي تقدم به الاول . السبب يعود الى توتر العلاقات بين الاثنين ، حيث يحاول رئيس الوزراء ابراز ابنائه من خلال تقليص دور وصلاحيات ولي العهد. والجدير بالذكر ان ولي العهد حاول استعارة بعض طائرات وزارة الداخلية لكن محمد بن خليفة رفض اعطاءه لعدم موافقة رئيس الوزراء .

استشهاد عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في المعتقل

— استشهد بمعتقل (شالا) المناضل السوداني عبد المجيد شكاك عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني .

— تم اعتقاله في شهر أيار (مايو) ١٩٧٥ بموجب قانون الاعتقال التحفظي الذي يطلق يد وزير الداخلية في سجن اي شخص بغير امر قضائي ولا تحقيق وبدون تهمة محددة كما يمكن تمديد فترة الحبس الى أمد غير محدد .

— رفض مرارا طلب اطلاق سراحه وزملائه المعتقلين تحفظيا او تقديمهم للمحاكمة ، كما رفض نقله الى سجن اخر يوجد به طبيب .

— بسبب سوء الاوضاع الصحية التي يعاني منها المعتقلون وبسبب التعذيب اصيب كثيرون بمختلف الامراض وكان عبد المجيد شكاك يعاني من التهاب في الكليتين .

— يقع معتقل شالا في اقصى غرب السودان ويمكن الوصول اليه فقط بعد سفر اربعة أيام بالقطار ثم السيارة ، وهي منطقة معزولة عما حولها عرفت بطقسها الرديء .

— نتيجة لاجراءات المصالحة بين النظام السوداني والمعارضة اليمينية فقد اطلق سراح كل المعتقلين والسجناء الذين ينتمون للمعارضة المذكورة ،ولكن هذا الامر لم يشمل المعتقلين الشيوعيين والنقابيين وغيرهم .

— ما زال كثيرون ينتظرهم نفس المصير الذي لحق بالشهيد عبد المجيد شكاك .

مراسيم - afers to cars of Min. For. Affairs

حقيقة تفكير وزير الداخلية

خلال مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي عقد في أواخر شهر سبتمبر المنصرم ، نشرت صحيفة الاهرام القاهرية الصادرة في ٢٢-٩-٧٧ نوعا من المقابلات مع وزراء الداخلية العرب، اطلقت عليها اسم « ما الذي يفكر فيه وزراء الداخلية العرب .. »

من بين أولئك الوزراء كان محمد بن خليفة وزير داخلية البحرين ، ومن ضمن ما كان يفكر فيه ذلك الوزير ، كانت دعوته الى «الا يشارك الاجانب في أجهزة الامن العربية ، ولذلك لا بد من زيادة التعاون العربي في هذا المجال » ... ويضيف بعد ذلك قائلا بضرورة ان « يكون المؤتمر نقطة أنطلاق لحصر الاتجاهات المتطرفة التي ظهرت اخيرا في الوطن العربي .. [والتي] تحاول المبالغة في تصوير مشكلات التنمية في محاولة للتشكيك في الجهود التي تبذلها الحكومات» .

الكذب والرياء والتآمر باتت من الامور الملازمة لتصريحات معظم المسؤولين في أجهزة نظام ال خليفة ، وبالذات عند افراد الاسرة الحاكمة ، وهذا ما ينضح به حديث وزير الداخلية .

فقوله بضرورة « إبعاد العنصر الاجنبي .. » كالأمر بالمعروف والناسي لنفسه ، ذلك ان « العنصر الاجنبي هو المسيطر على رسم سياسة لا وزارة الداخلية فحسب ، بل وحتى النظام بكامله ، ويزداد الامر سوءا حين نصل الى وزارة الداخلية ، وعلى وجه الخصوص قسم المباحث السياسية الذي يترأسه الارهابي هندرسن ، وينتشر فيه خبراء العسف من أمثال « شور » و « هيجنز » و «بول» الخ .

واذا كانت نفس الوزير قد سولت له الشجب اللفظي للوجود الاجنبي ، فهو اكثر من يدرك انه لا يملك القدرة ، ولا الرغبة في التخلص منه .

وحتى عندما ارادت حكومة البحرين ان تستعين بالعنصر العربي ، لم تجد افضل من نظام الملك حسين ، الذي لسنا بحاجة الى سوق القرائن التي تدلل على عمق ارتباط اجهزة مباحثه بالمخابرات المركزية ، وتكتفي بالاشارة الى العلاقة التي تربط حسين ذاته بتلك المخابرات ، والتي جرى الحديث عنها قبل عدة اشهر . وفي هذا تأكيد على أن كافة القنوات التي تلجأ اليها سلطة ال خليفة تتجه نحو المزيد من الارتماء في احضان الدوائر الامبريالية وبشكل اكثر تحديدا الامبريالية الامريكية .

ومثل هذه السياسة لا تنسجم مع مصالح ال خليفة فحسب ، بل انها تمتد جذورها من الماضي الخياني والجبان لهذه الاسرة ، ذات التاريخ الزاخر بحالات الاستعانة بالعنصر الاجنبي من أجل قمع نضالات شعبنا ، ومحاولة سحق انتفاضاته .

أما الدعوة الى « محاربة الاتجاهات المتطرفة » فتهانينا الى هذا الوزير الغر الذي يبدو انه انتهز فرصة اتاحة المجال امامه للحديث فراح يستذكر دروسه التي تلقاها في كلية سانت هيرست الاستعمارية ، واستحلى اجترار ما لقنه اياه هندرسن قبيل مغادرته البلاد متوجها الى المؤتمر .

لكن حصافة الوزير خانته حين اضطر الى الاعتراف بوجود المشكلات التي ادعى ان تلك الاتجاهات تبالغ فيها .

ومن الواضح ان انهماك الوزير في مطاردة المواطنين ، واعتقال العشرات منهم ، والزج بهم في سجونه التي يتابع الان بناء المزيد من الزنازين الجديدة الاضافية فيها الهته عن متابعة تصريحات العديد من زملائه الوزراء الاخرين الذين كثيرا ما اضطروا — مثله — الى الاعتراف بوجود مشكلات .

فوزير الاسكان لم تخلو مقابلة له من الاشارة الى فشله في حل أزمة السكن المستفحلة والمستعصية ، وغالبا ما يحاول ان يلقي باللوم على « الانتعاش الاقتصادي » الذي عم البلاد ، وادى الى تدفق من لم يأخذوا بالحسبان عند وضع مخططات حل الازمة !!.

ووزير الكهرباء ، لم يكتف بالاعتراف بالازمة ، بل ذهب الى أبعد من ذلك ، حين راح يتوسل الى المواطنين عبر أجهزة الاعلام المختلفة بالاقتصاد في استهلاك الطاقة ، مع ادراكه ان ما يستهلكه المواطن العادي هو دون المعدل لكنه لا يجرؤ على مخاطبة السبب الحقيقي وراء الأزمة لكي لا يفقد حقيبته ، ومعها تطير نسب العمولة التي يحصل عليها .

حتى وزير التنمية خذلته الارقام والتي غالبا ما يحلو له التلاعب بها لستر أزمات النظام ، وفشل الحلول التي يضعها للخروج من أزمته الاقتصادية . ففي مقابلة اجرتها معه مجلة « ميد » البريطانية ونشرت في عددها الصادر بتاريخ ٣ — ٦ — ٧٧ يعترف الوزير بتخوفه من نتائج ما أسماه بالجماح الاقتصادي الذي عرفته البلاد خلال السنوات الثلاث المنصرمة .

مثل هذه الاعترافات تضع وزير الداخلية في موقف في غاية الصعوبة ، اذ أنها تؤكد انه حتى المدافعين عن النظام ، لا يستطيعون الا ان يقروا بتلك الازمات المزمنة التي يعاني منها .

كلمة اخيرة لا بد من قولها ، هي ان « استنجاد »الوزير المذكور بالخبرات العربية ، انما هي دليل لا يقبل الشك على فشل اجهزة الارهاب ومؤسسات العسف التابعة لوزارته في الحد من نضالات جماهيرنا وتصاعدها ، وعلى الرغم من كل «الحملات الصليبية» التي شنت ضدها ، الا أن النتائج جاءت مثابرة . فبالقدر الذي يتصاعد فيه قمع السلطة ، بالقدر الذي اتسعت فيه دائرة الحركة الجماهيرية التي ازدادت رسوخا وتأثيرا في أوساط شعبنا . ولذلك ، ولكي يغطي الفشل الذي أصابه نراه يهرع للاستعانة بأجهزة القمع العربية .